

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram Al Massai
DATE:	9-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	230,000
TITLE :	Alexandria Pharmacists reject the sale of drugs at private clinics
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Mohamed Abdel Ghany

صيدلة الإسكندرية ترفض بيع الدواء بالعيادات الخاصة د. أنسى: فى غاية الخطورة على المرضى.. وقد تتسبب فى الوفاة بسبب انتهاء الصلاحية



بدأت نقابة الصيادلة بالإسكندرية، اتخاذ إجراءات حاسمة ضد ما وصفته بفوضى بيع الأدوية بالعيادات والمراكز الطبية والتي يحظر القانون بيع الدواء فيها.

وحذر الدكتور إبراهيم أنسى، عضو مجلس نقابة الصيادلة بالإسكندرية، مما وصفه بالخطورة المحققة التي يتعرض لها المريض الذي يحصل على الدواء من العيادات حيث تكون أغلبها قديمة أو منتهية الصلاحية وتحفظ فى أجواء غير صحية، كما أشار إلى أن أدوية التركيب والثلاجة تتلف كثيراً لأسباب مثل ذلك.

كما أشار إلى أنه ولمجرد أن هناك دواء فى العيادة فإن ذلك يضطر الطبيب إلى أن يعطيه للمريض لأنه يريد أن ينهى الكمية التى لديه بغض النظر عما إذا كان هو الأنسب للمريض أم لا.

وأشار الدكتور إبراهيم أنسى إلى أن النقابة قد رصدت حالات كثيرة وتلقت شكاوى حول انتكاسات حدثت لمرضى أخذوا دواء من العيادات التى يعالجون فيها وكان هناك مشاكل فى هذا الدواء أو كان الدواء نفسه فاسد.

من جانبه، قال الدكتور محمد الشافعى نقيب الصيادلة بالإسكندرية، أنه تقرر خلال اجتماع المجلس الأخير اتخاذ عدة قرارات فى هذا الشأن من بينها «استدعاء شركات الأدوية المعنية، لتحذيرها من توريد الأدوية للعيادات، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يستمر فى هذه المخالفة، وكذلك

الحازمة فى هذا الصدد». وأضاف، كاشفاً عن نقطة فى غاية الأهمية: «كما سنقوم بإخطار نقابة الأطباء بأى إجراءات ستتخذها نقابة الصيادلة فى هذا الشأن والتنسيق المشترك بين النقابتين. وشدد «الشافعى» على أهمية البدء فوراً فى حملة توعية للمريض المصرى، بخطورة الحصول على الأدوية من خارج الصيدليات وتشمل الحملة التعريف بالقضية وخطورتها على صحة المريض المصرى».

الإسكندرية، محمد عبد الغنى

مخاطبة العيادات والمراكز الطبية بما فى هذا من مخالفة صريحة لقانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم 127 لسنة 1955 وكذلك قانون مزاوله مهنة الطب الصادر رقم 415 لسنة 1954.

وتابع قائلاً: كما تم الاتفاق على إرسال مخاطبات رسمية لكل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة، وكذلك لوكيل وزارة الصحة بالمدينة، ومديرى المناطق الطبية المختلفة والعلاج الحر والعلاج الطبيعى وإدارة التفتيش الصيدلى، بالإضافة إلى الجهات الرقابية المعنية لاتخاذ الإجراءات